

نحن علي بن الحسين نائب جلالة الملك المعظم
بمقتضى المادّة (٣١) من الدستور
وبناء على مساقطه مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الاتسي ونأمر باصداره
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠٨

قانون الصحة العامة

المادّة ١- يسمى هذا القانون (قانون الصحة العامة لسنة ٢٠٠٨)
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تعريف

المادّة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون
المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

الوزارة	:	وزارة الصحة .
الوزير	:	وزير الصحة .
المديرية	:	مديرية صحة المحافظة او اللواء .
المدير	:	مدير صحة المحافظة او اللواء .
الطبيب	:	أي طبيب مرخص له بممارسة الطب بمقتضى احكام القوانين والانظمة المعمول بها .
الحاكم الاداري	:	المحافظ او المتصرف او مدير القضاء حسب مقتضى الحال .

- الموظف المفوض : أي موظف في الوزارة يفوضه الوزير
بمهمة لتنفيذ احكام هذا القانون .
- الارض : الارض وما عليها كما تشمل المياه
والاقلنية والابار والحفر .
- البناء : أي دار او محل تجاري او انشاء قائم
على الارض ماهولاً كان او غير مأهول
بما في ذلك أي جزء من البناء او
ملحقاته .
- العقار : الارض والبناء او العقار بالتخصيص .
- المعمل : أي مصنع او مشغل .
- وسيلة النقل : أي واسطة نقل برية او جوية او بحرية
او وسائل النقل ذات العجلات التي تسير
او تجر بواسطة الحيوانات .
- المسؤول : أي مالك او شريك او مستأجر او وكيل
او مكلف بادرة أي مرفق بما في ذلك
العقار او وسيلة النقل .
- الشارع : أي طريق او ميدان او ساحة او ممر
نافذ او غير نافذ يملك الجمهور حق
المرور فيه ، او العبور اليه بما في ذلك
الطريق الواقعة تحت او فوق الجسور
العامة واي طريق او ممر مستعمل او
يراد استعماله لتأمين الوصول الى دارين
او اكثر سواء كان للجمهور حق المرور
فيه او لم يكن وتعتبر الارصفة والاقلنية
وشبكات الصرف الصحي والاخايد

الواقعة على جانبي أي شارع قسماً
منه .

المستشفى : هو المؤسسة المعدة لإيواء المرضى
وتقديم خدمات المعالجة والتمريض .

المركز الطبي : هو المؤسسة المعدة لتقديم خدمات
المعالجة والتمريض دون إيواء
المرضى .

الفصل الأول

مهام الوزارة ومسؤولياتها

- المادة ٣- تكون الوزارة مسؤولة عن جميع الشؤون الصحية في المملكة
وتشمل مهامها بصورة خاصة مايلي :-
- أ- الحفاظ على الصحة العامة بتقديم الخدمات الصحية الوقائية
والعلاجية والرقابية .
 - ب- تنظيم الخدمات الصحية المقدمة من القطاعين العام
والخاص والإشراف عليها .
 - ج- توفير التأمين الصحي للمواطنين في حدود الإمكانيات
المتوافرة لديها .
 - د- إنشاء المؤسسات والمعاهد الصحية التعليمية والتدريبية
التابعة للوزارة والإشراف على إدارتها وذلك مع مراعاة
بحكام التشريعات النافذة ذات العلاقة .

المادة ٤- تعمل الوزارة وبالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة ، على تحقيق ما يلي :-

أ- تشجيع انماط وسلوك الحياة الصحية وتعزيزها بما في ذلك الانشطة البدنية واتباع اساليب التغذية السليمة وتشجيع مكافحة التدخين واي انماط او سلوك آخر يثبت علميا جدواه في تحسين الصحة .

ب- رفع المستوى الصحي للسكان بمكافحة الامراض الناجمة عن سوء التغذية باضافة المغذيات الدقيقة كالسيوم والحديد والفيتامينات وما شابهها الى المواد الغذائية او طلب تعديل مكوناتها ومنع تسويق الاغذية ذات الخطر على الصحة او التي يحتمل خطرها .

ج- تشجيع الرضاعة الطبيعية للاطفال وتعزيزها ولهذه الغاية يحق لها منع أي وسيلة اعلان ، مرئية او مسموعة او مقروءة ، او أي وسيلة لعرض المذكرات او الارشادات او بطاقات التعريف او صفائح العرض او الصور او الافلام او البضائع بأي صورة كانت للاعلان عن بدائل حليب الام والاعذية التكميلية ورقابة انتاج وتصميم ونشر المعلومات والمواد التثقيفية المتعلقة بها .

د- رعاية صحة امرأة والطفل بتقديم الخدمات اللازمة لهما بما في ذلك العناية بالحامل اثناء فترة الحمل واثناء الولادة واثناء النفاس ومراقبة نمو الطفل وتقديم المطاعيم وذلك وفق متطلبات الصحة الانجابية اللازمة وغيرها من الشؤون الصحية المتعلقة بتنظيم الاسرة .

هـ- اجراء الفحص الطبي اللازم لنزاعيين في الزواج وتحدد الاحكام المتعلقة بهذا الفحص وشروطه بسفقتصى النظام

- الصادر وفقاً لاحكام هذا القانون ولا يجوز اجراء عقد الزواج قبل اجراء هذا الفحص .
- و- تقديم الخدمات الصحية الوقائية لطلبة المدارس ورياض وحضانات الاطفال الحكومية وتأمين الخدمات الصحية وتقديمها حسبما تراه مناسباً للمدارس ورياض وحضانات الاطفال غير الحكومية او الزام اصحابها بتقديم هذه الخدمات تحت اشراف الوزارة .
- ز- تنفيذ البرامج المتعلقة بالانشطة الصحية الخاصة برعاية المسنين والاشراف الصحي على المراكز والمؤسسات الخاصة بهم .
- ح- الرقابة على البيئة المهنية وصحة العاملين في المصانع والمعامل والمؤسسات الصناعية وما مائلها لضمان السلامة الصحية لهم .
- ط- تنفيذ البرامج والانشطة الصحية ذات العلاقة بمكافحة الامراض غير السارية الشائعة كأمراض القلب والاعوية ائدموية والسرطان والسكري واي امراض مشابهة اخرى يمكن ان تشكل خطراً على الصحة العامة .

الفصل الثاني

ممارسة المهن الطبية والصحية

المادة ٥٠- تشمل المهن الطبية والصحية مزاوله اي من الاعمال التالية:-
 الطب وطب الاسنان والصيدلة والمريض والتخدير والاشعة
 ومعالجة النطق والسمع وفحص البصر وتجهيز النظارات
 الطبية وتركيب العدسات اللاصقة وعلم النفس النفسي
 والصحة النفسية والارشاد النفسي وفتحي الاسنان والتاسد

الصحي السني والقبالة والمختبرات والمعالجة الحكيمة والصحية والاطراف الصناعية والجبانر وتقويم الاقدام والمعالجة اليدوية للعمود الفقري واي مهنة او حرفة طبية او صحية اخرى يقررها مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير .

ب- لا يجوز لاي شخص القيام باعمال الدعاية والاعلان او ممارسة أي من المهن الطبية او الصحية ما لم يحصل على ترخيص لذلك من الوزير وفقا للقوانين والانظمة الموضوعة لهذه الغاية .

المادة ٦- أ- مع مراعاة القوانين الخاصة بنقابات اطباء والصيدلة واطباء الاسنان والتمريض والقبالة او أي تشريع اخر ذي علاقة بالمهن الطبية والصحية ، تحدد الاحكام والشروط الخاصة بمنح الرخص لمزاولة هذه المهن وحالات سحب الرخص والغائها وتجديدها بمقتضى انظمة تصدر لهذه الغاية .

ب- للوزير ترخيص المهن الطبية والصحية وعليه الاستئناس برأي النقابات المختصة قبل اصدار الترخيص .

المادة ٧- تحدد بمقتضى نظام خاص ، المواصفات والشروط الصحية والفنية الخاصة بأماكن ممارسة المهن الطبية بما في ذلك مساحتها ومرافقها والتفتيش عليها .

المادة ٨- تحدد بمقتضى تعليمات يصدرها الوزير بعد الاستئناس برأي النقابة ذات الاختصاص الاسس والشروط والاحكام التي يجوز بموجبها السماح لأي من الاطباء الاختصاصيين سواء كانوا

اردنيين مقيمين خارج المملكة ومرخصين للعمل هناك ، او غير اردنيين لاجراء اي عملية خاصة في المملكة او تقديم مشورة طبية فيها .

المادة ٩- أ- كل من مارس مهنة طبية او صحية دون ترخيص يعتبر مخالفاً لاحكام هذا القانون ، ويعاقب بالعقوبات المقررة بمقتضى احكامه ، وللوزير او من يفوضه اغلاق المحل الذي تمت ممارسة العمل فيه لحين صدور قرار قطعي من المحكمة بهذا الشأن .

ب- كل من يقوم بفحص مريض او التظاهر بان في وسعه فحصه او تشخيص مرضه او معالجته او وصف الادوية له او تقديم خدمة من الخدمات التي يقدمها عادة احد الاشخاص المشار اليهم في الفقرة (أ) من المادة (٥) من هذا القانون بحكم عمله ويعتبر اعطاء عقاقير او وصفات طبية او معالجة الغير باي صورة كانت او حيازة أي شخص لمعدات او ادوات طبية او علاجية او لعقاقير تزيد على حاجته او حاجة عائلته دليلاً اولياً على ان الشخص يمارس مهنة طبية او صحية خلافاً لاحكام هذا القانون ويعاقب بالعقوبات المنصوص عليها فيه .

الفصل الثالث

المستشفيات والمراكز الطبية الخاصة

المادة ١٠- أ- لا يجوز لأي من المستشفيات والمراكز الطبية الخاصة مباشرة اعمالها الا بعد حصولها على ترخيص بذلك وفقاً لاحكام الاتظمة الصادرة بمقتضى هذا القانون ، وعليها

التقيد في ممارسة اعمالها باحكامه ومتطلبات تلك
الانظمة .

ب- للوزير ، او من يفوضه ، ان يقوم بالتفتيش على أي من
المستشفيات والمراكز الطبية الخاصة للتأكد من تقيدها في
ممارسة اعمالها بالاحكام والشروط القانونية المقررة .

المادة ١١ - أ- اذا تبين للوزير او من يفوضه ، ان اياً من المستشفيات او
المراكز الطبية لا تقدم خدماتها وفقاً لاحكام ومتطلبات
التشريعات المنظمة لعملها فيتم توجيه اخطار خطي الى
المسؤول عن المستشفى او المركز الطبي المخالف لازالة
اسباب المخالفة خلال مدة يحددها لهذه الغاية حسب طبيعة
وحالة المخالفة وبما يحقق الحفاظ على الصحة العامة وتبلغ
النقابة ذات العلاقة بنسخة من الاخطار .

ب- اذا لم تتم ازالة المخالفة خلال المدة المحددة في الاخطار
يوجه الوزير اخطاراً آخراً الى المستشفى او المركز الطبي
المخالف لانذاره بانه سيتم اغلاق المستشفى او المركز
الطبي اذا لم تتم ازالة المخالفة خلال المدة المحددة في
الاخطار مع اتخاذ أي اجراءات قانونية اخرى بحقه .

ج- اذا انقضت المدة المحددة في الاخطار الثاني المشار اليه في
الفقرة (ب) من هذه المادة دون ازالة اسباب المخالفة
فلمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ان يقرر اغلاق
المستشفى او المركز الطبي كلياً او جزئياً للمدة التي يراها
مناسبة لحين قيامها بازالة المخالفة .

د- اذا كانت حالة المخالفة وطبيعتها تستدعي اتخاذ اجراءات
عاجلة للحفاظ على الصحة العامة ، يجوز للوزير اغلاق
المستشفى او المركز الطبي ، كلياً او جزئياً ، دون حاجة

لتوجيه اخطار ولا يسمح لأي منهما بالعودة لممارسة عمله
الا بعد ازالة اسباب المخالفة .

المادة ١٢ أ- يحظر على أي طبيب وصف أي شيء بقصد اجهاض امرأة
حامل او اجراء عملية اجهاض لها ، الا اذا كانت عملية
الاجهاض ضرورية لحمايتها من خطر يهدد صحتها او
يعرضها للموت وعلى ان يتم ذلك في مستشفى شريطة
توافر ما يلي :-

١- موافقة خطية مسبقة من الحامل باجراء العملية وفي حالة
عدم مقدرتها على الكتابة او عجزها عن النطق تؤخذ هذه
الموافقة من زوجها او ولي امرها .

٢- شهادة من طبيبين مرخصين ومن ذوي الاختصاص
والخبرة تؤكد وجوب اجراء العملية للمحافظة على حياة
الحامل او صحتها .

٣- تضمين قيود المستشفى اسم الحامل وتاريخ اجراء
العملية ونوعها والاحتفاظ بالموافقة الخطية وبشهادة
الطبيبين لمدة عشر سنوات على ان تزود الحامل بشهادة
مصدقة من مدير المستشفى باجراء هذه العملية لها .

ب- على الرغم مما ورد في قانون العقوبات ، لا تلاحق الحامل
والشخص او الاشخاص الذين اجروا او اشتركوا في اجراء
عملية الاجهاض لها وفقاً لاحكام الفقرة (أ) من هذه المادة
بتهمة اقتراف جريمة الاجهاض .

الفصل الرابع

الصحة النفسية والادمان

المادة ١٣ - يجوز تخصيص قسم من أي مستشفى عام للمصابين بالأمراض النفسية والادمان على المخدرات والمؤثرات العقلية ، على ان يعين في المستشفى طبيب اختصاصي ، او اكثر ، حسب الحاجة يساعده عدد من الاطباء المقيمين ومن الموظفين المختصين .

المادة ١٤ - أ- يتم ادخال المصابين بالامراض النفسية وبالادمان على المخدرات والمؤثرات العقلية الى المستشفيات او الى الاقسام المخصصة لذلك اما بصورة اختيارية او اجبارية ويتم الادخال جبرا في أي من الحالات التالية :-

- ١- اذا كانت حالة المريض او المدمن تستدعي طريقة علاجية لا تتم الا في المستشفى او في الاقسام المخصصة لذلك .
- ٢- اذا كان المريض او المدمن يسبب اذى لنفسه او للآخرين سواء كان ماديا او معنويا .

٣- اذا اصدرت المحكمة قرارا بذلك بناء على بينة طبية .

ب- يشترط في حالات الادخال المنصوص عليها في البندين (١)

و (٢) من الفقرة (أ) من هذه المادة ما يلي :-

- ١- تقديم طلب موجه الى مدير المستشفى .
- ٢- صدور تقرير من طبيب مختص بالامراض النفسية يؤكد الطلب الموجه الى مدير المستشفى .
- ٣- موافقة مدير المستشفى او من يقوم مقامه .

المادة ١٥ - إذا كان ادخال المريض الى مستشفى الامراض النفسية قد تم بصورة اجبارية ، فللوزير ان يقرر تحويل المريض الى لجنة مختصة بالامراض النفسية للتأكد من وجود الاسباب الموجبة لادخاله وله بناء على تنسيب اللجنة ان يقرر اخراج المريض او ايقاف ادخاله وذلك باستثناء الحالة المبينة في البند (٣) من الفقرة (أ) من المادة (١٤) من هذا القانون .

المادة ١٦ - اذا شفي المريض او اصبحت حالته تسمح باخراجه من المستشفى فللطبيب بموافقة مدير المستشفى اخراج المريض واعلام ذويه بتاريخ المغادرة ، اما اذا كان ادخاله عن طريق المحكمة فيجب اعلام المحكمة بشفائه .

الفصل الخامس

الامراض المعدية

المادة ١٧ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا الفصل المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-
التطهير : اجراءات مكافحة او قتل العوامل المعدية على سطح جسم بشري او حيواني او العوامل المعدية الموجودة على الامتعة والحمولات او الحاويات ووسائل النقل او البضائع او الطرود البريدية نتيجة التعرض المباشر لعوامل التلوث .
مصدر العدوى : الانسان او الحيوان او النبات او المادة التي ينتقل العامل المسبب للعدوى من أي

- منها الى شخص اخر سليم .
- مستودع العدوى : أي شخص او حيوان او مفصلي او نبات او تربة يعيش ويتكاثر فيها العامل المسبب للعدوى في ظروف طبيعية .
- المرض المعدي : المرض الناتج عن الكائنات الحية الدقيقة كالبكتيريا والفيروسات والفطريات والطفيليات وما شابهها او عن سمومها ويمكن للعامل المسبب للعدوى ان ينتقل الى الانسان من مستودع او مصدر العدوى بطريقة مباشرة او غير مباشرة .
- المصاب : كل شخص اصاب بعدوى ناجمة عن العامل المسبب للمرض المعدي .
- المخالط : الشخص الذي خالط او يشتبه الطبيب بانه تعرض للاختلاط بشخص مصاب بالعدوى مما يدعو للاشتباه بانتقال هذه العدوى اليه .
- العزل : فصل الاشخاص المصابين بالعدوى او المخالطين او الذين يحملون التلوث عن غيرهم او فصل الامتعة او الحاويات او وسائل النقل او البضائع او الطرود البريدية الموبوءة عن غيرها بطريقة تحول دون انتشار العدوى .
- التلوث : وجود عامل معد او سام او مادة معدية او سامة في جسم بشري او حيواني او على سطح ذلك الجسم او في او على منتج اعد

للاستهلاك او على جمادات اخرى بما في ذلك وسائل النقل وتشكل خطرا على الصحة العامة .

الحجر الصحي : تقييد أنشطة اشخاص ليسوا مرضى ولكن يشتبه في اصابتهم او امتعة او وسائل نقل او بضائع يشتبه في تلوثها . وفصل هؤلاء الاشخاص عن غيرهم او فصل الامتعة او الحاويات او وسائل النقل او البضائع عن غيرها بطريقة تؤدي الى منع انتشار العدوى او التلوث .

المشتبه فيه : الاشخاص او الحيوانات او الامتعة او الحمولات او الحاويات او وسائل النقل او البضائع او الطرود البريدية ممن تعرضوا لمخاطر محتملة ويمكن ان يصبحوا مصدراً محتملاً لانتشار المرض .

العدوى : دخول احد العوامل المعدية الى اجسام البشر او الحيوانات وتطوره او تكاثره فيها على نحو قد يشكل خطرا على الصحة العامة .

الوباء : زيادة عدد الحالات لمرض معين عن العدد المتوقع حدوثه في العادة في مكان محدد ووقت محدد .

المادة ١٨-أ- يحق للمدير او الطبيب الحكومي او الموظف المفوض تفتيش أي عقار او بيت اذا اشتبه ان فيه اصابة بمرض معد

وله ان يقوم بتطهير ذلك العقار واتخاذ جميع الاجراءات الكفيلة بالحد من انتشار المرض المعدي .

ب- عند انتشار وباء لاي مرض او حدوث اصابات به فعلى الوزارة اتخاذ التدابير الضرورية لمنع انتشاره بما في ذلك مراقبة مصادر المياه العامة والخاصة والمزروعات واي مواد غذائية او مصادر اخرى يمكن ان تشكل وسائل محتملة لانتقال العدوى .

ج- يحظر تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون استعمال المواد او الاشياء او الامكنة الموبوءة التي يحتمل ان تنقل المرض كما يحظر وضع أي منها في متناول الغير او تحت تصرفهم .

المادة ١٩-أ- يعزل المصاب بمرض معد ، ويكون العزل بالطريقة التي يقرها الطبيب بحيث يمنع تعرض الغير للعدوى بالمرض .

ب- للوزير او من يفوضه اتخاذ الاجراءات اللازمة لمنع انتقال العدوى للآخرين من مستودع العدوى او مصدر العدوى .

ج- يحق للمدير او الطبيب او الموظف المفوض اخذ العينات المخبرية من المرضى والمخالطين او المشتبه باصابتهم او من أي مواد غذائية او مياه او غير ذلك في حال اشتباهه بحدوث مرض معد .

المادة ٢٠-أ- يجب على كل طبيب اشرف او اشترك في معالجة أي مصاب بمرض معد ان يبلغ المدير في منطقتة عن الاصابة او الوفاة بهذا المرض خلال اربع وعشرين ساعة من حدوثها اما اذا كان المرض خطيرا او منتشرًا بشكل وباء فيكون التبليغ

فوراً وتسري احكام هذه الفقرة على مسؤول المختبر الطبي الذي اكتشف هذا المرض .

- ب- يجوز للوزير او من يفوضه ان يطلب من أي طبيب ان يزوده بالمعلومات التي لديه عن أي مرض او اصابة .
- ج- يصدر الوزير قائمة بالامراض الواجب التبليغ عنها .

المادة ٢١-أ- منعا لتفشي مرض قد ينتج عن مياه الصرف الصحي . للمدير او الطبيب ان يكلف الجهات المسؤولة عن الصرف الصحي باتخاذ الاجراءات اللازمة للمحافظة على الصحة العامة خلال المدة التي يحددها لهذه الغاية .

ب- اذا لم تقم الجهة المسؤولة بتنفيذ ما كلفت به خلال المدة المحددة في الفقرة (أ) من هذه المادة فللمدير او الطبيب ان يتخذ الاجراءات اللازمة وبالطريقة التي يراها مناسبة وعنى نفقة تلك الجهة على اساس المبلغ الذي انفق فعلا على العمل مضافاً اليه (٢٥%) كنفقات ادارية ، وتحصل هذه النفقات بالطريقة التي تحصل فيها الاموال العامة .

المادة ٢٢-أ- ١- اذا تفشى مرض وبائي في المملكة او اي منطقة فيها فعلى الوزير ان يتخذ جميع الاجراءات وبصورة عاجلة ، لمكافحة ومنع انتشاره والاعلان عن هذا الوباء بوسائل الاعلام المختلفة ويتم نشر الاعلان في الجريدة الرسمية.

٢- يكون الوزير مخولاً باتخاذ جميع الاجراءات اللازمة للقضاء على الوباء . وله في سبيل ذلك عزل المصابين او المعرضين للاصابة او المشكوك في اصابتهم ومنع انتقالهم واعطاء الامصال والمطاسعيم والمعالجة

والتفتيش واتلاف المواد الملوثة ودفن الموتى ومعاينة وسائل النقل ووضع اليد على العقارات ووسائل النقل للمدة التي تقتضيها الضرورة مقابل تعويض عادل .

ب- كل من اخفى عن قصد مصابا او عرض شخصا للعدوى بمرض وبائي او تسبب عن قصد بنقل العدوى للغير او امتنع عن تنفيذ أي اجراء طلب منه لمنع تفشي العدوى يعتبر انه ارتكب جرما يعاقب عليه بمقتضى احكام هذا القانون .

المادة ٢٣- يصدر الوزير التعليمات اللازمة لفرض اجراءات الرقابة الوبائية بما في ذلك اخذ عينات مخبرية وتنفيذ اجراءات الحجر الصحي . اذا اقتضت الضرورة، لمنع تسرب الامراض الى المملكة ولمنع انتقالها الى الدول الاخرى عن طريق البر او البحر او الجو وتنفيذ الاتفاقيات والالتزامات الدولية ذات العلاقة بهذا الشأن والتي ارتبطت بها المملكة والتزمت بتنفيذها .

المادة ٢٤- الوزارة مسؤولة عن مكافحة الامراض التي تنتقل بالنواقل والسيطرة عليها في حالة ظهورها او انتشارها .

المادة ٢٥- على المسؤول عن أي عقار يحتمل توالد نواقل الامراض فيه ان يتعاون مع الوزارة لاتخاذ التدابير والاحتياطات الضرورية للحيلولة دون ذلك .

المادة ٢٦- يجوز للموظف المفوض ان يدخل في أي وقت معقول لاي مكان لازالة اسباب وجود نواقل الامراض او توالدها واذا كانت

هذه الابنية مأهولة فلا يدخلها الا باذن من المسؤول عنها او
بقرار المدعي العام المختص .

المادة ٢٧- للمدير او الطبيب الحكومي المفوض ان يتخذ جميع الاجراءات
الطبية اللازمة للمريض المصاب او المشتبه باصابته باي من
الامراض المنقولة بالنواقل .

الفصل السادس

التطعيم او التلقيح

المادة ٢٨- أ- على والد كل مولود او الشخص الموكول امره اليه ان
يراجع ايا من المراكز الصحية التابعة للوزارة او اي مركز
تطعيم تعتمد الوزارة او اي طبيب معتمد لتطعيم الطفل
بالتلقيحات المدرجة ضمن البرنامج الوطني للتطعيم ووفق
التعليمات التي تصدرها الوزارة وعلى الشخص الذي قام
بعملية التطعيم ان يصدر شهادة تطعيم يسجل فيها المطعم
المعطي للطفل وتاريخ اعطائه .

ب- اذا اقتضت ظروف الصحة العامة وفي حالات خاصة ، للوزير
ان يقرر اعطاء المطاعيم اللازمة للاشخاص من مختلف
الشرائح العمرية وله ان يقرر اعادة التطعيم بجرعات
متكررة كلما دعت الحاجة .

ج- على الوزارة تأمين المطاعيم والامصال الوقائية اللازمة
لحماية الاطفال والصحة العامة للمواطنين .

المادة ٢٩- لا تستوفى اي رسوم او اجور عن المطاعيم والامصال الوقائية
التي تقدمها الوزارة عن طريق مراكزها .

الفصل السابع

الدواء

المادة ٣٠- أ- لغايات هذا الفصل تعتمد التعاريف الواردة في قانون الدواء
والصيدلة المعمول به .

ب- لمقاصد هذا الفصل تعني عبارة (تداول الدواء) انتاج الدواء
او تصنيعه او تحضيره او معالجته او تعبئته او تغليفه او
تجهيزه او نقله او حيازته او تخزينه او توزيعه او عرضه
للبيع او بيعه او هبته او التبرع به .

المادة ٣١- يعتبر الدواء مزوراً في اي من الحالات التالية :-

- أ- اذا صنع في موقع غير معتمد او في غير شركته الاصلية
وبدون موافقتها .
- ب- اذا لم يحتو على المادة الفعالة او على التركيز المقرر له او
احتوى مادة مغايرة لتلك المنصوص عليها في بطاقة البيان .
- ج- اذا حمل اسماً تجارياً او علامة تجارية او بطاقة بيان مزورة
او مقلدة .
- د- اذا ورد اسم بلد التصنيع على عبوة الدواء الداخلية او
الخارجية مخالفاً لبلد التصنيع الحقيقي .

المادة ٣٢- يحظر تحت طائلة المسؤولية القانونية تداول او استيراد او
ادخال أي دواء مزور الى المملكة بما في ذلك المناطق الحرة
والاقتصادية والتنمية الخاصة والعبور بالترانزيت وكذلك
الترويج او نشر اعلان لأي دواء مزور .

المادة ٣٣- أ- على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر ، يصدر مدير عام المؤسسة العامة للغذاء والدواء قراراً يمنع بموجبه تداول الدواء المزور أو المهرب .

ب- لمدير عام المؤسسة العامة للغذاء والدواء ان يفوض أي موظف مختص في المؤسسة العامة للغذاء والدواء او وزارة الصحة صلاحية التفتيش على أي مكان واخذ عينات من الدواء المستورد او المنتج محلياً ، دون مقابل ، ضمن الاسس المعتمدة لهذه الغاية بهدف فحصه وتحليله لبيان مدى مطابقته للقواعد الفنية وذلك على نفقة مالكة او حائزه باستثناء نفقات اخذ العينات لغايات الرقابة الدورية .

المادة ٣٤- أ- اذا تبين بان الدواء قد انتهت صلاحية استعماله او غير صالح للاستهلاك البشري بتقرير مخبري معتمد فعلى مدير عام المؤسسة العامة للغذاء والدواء ان يتحفظ على هذا الدواء لحين اقرار اتلافه .

ب- ١- تصدر المحكمة المختصة قرارها باتلاف الدواء المزور او المهرب بعد الانتهاء من نظر الدعوى .
٢- يكلف مدير عام المؤسسة العامة للغذاء والدواء احد الصيادلة المفتشين بالاشراف على اتلاف الدواء المزور او المهرب .

الفصل الثامن

مياه الشرب

المادة ٣٥- يكون للعبارات التالية حيثما وردت في هذا الفصل المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

مياه الشرب : المياه المطابقة للقاعدة الفنية او المواصفات القياسية المعتمدة الخاصة بمياه الشرب او المياه المعبأة او المياه المعدنية .

مصدر المياه : جميع مصادر المياه الجوفية او السطحية العامة والخاصة .

شبكة المياه : جميع الانشاءات والتديدات والمعدات التي تستعمل لمعالجة المياه ونقلها بما في ذلك محطة المعالجة وخزانات التوزيع ومحطات التقوية .

المادة ٣٦- تتولى الوزارة ، بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة وبمقتضى تشريعاتها الخاصة ، مراقبة مياه الشرب ايا كان مصدرها ، للتأكد من صلاحيتها من الناحية الصحية واتخاذ الاجراءات اللازمة لمنع استعمال أي مياه غير صالحة للشرب بما في ذلك اخذ عينات منها وفحصها لدى مختبراتها او أي مختبرات اخرى معتمدة لديها .

المادة ٣٧- لا يجوز استيراد مياه الشرب وادخالها الى المملكة الا بعد فحصها واجازتها من الوزارة .

المادة ٣٨ - للوزارة مراقبة ما يلي :-

- أ- مصادر مياه الشرب وشبكاتها للتأكد من عدم تعرضها للتلوث .
- ب- كيفية معالجة مياه الشرب ونقلها وتوزيعها وتخزينها لضمان توافر الشروط الصحية في هذه العمليات بما في ذلك نوعية المواد المستعملة في عمليات معالجة مياه الشرب ونقلها وتخزينها وتوزيعها وتعبئتها ومنع استعمال أي مادة يمكن ان تضر بصحة المستهلك .

المادة ٣٩ - على كل مسؤول عن مصدر او شبكة مياه او خزان او محطة او مصنع لتعبئة مياه الشرب تبليغ الوزارة وسلطة المياه فوراً عن أي تلوث للمياه التي تقع تحت اشرافه .

الفصل التاسع

المواد الكيماوية

المادة ٤٠ - يكون للعبارات التالية حيثما وردت في هذا الفصل المعاني

المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

المادة الكيماوية : أي مادة لا تحتوي على كائنات حية

سواء كانت عنصراً او خليطاً او مركباً

مصنعاً او طبيعياً .

المادة الكيماوية : أي مادة كيماوية تم حظر استعمالها

الممنوعة لاسباب تتعلق بالصحة العامة .

المادة الكيماوية : أي مادة كيماوية تم تقييد استعمالها

المشروطة

وتداولها بموجب تعليمات واجراءات
الوزارة لاسباب تتعلق بالصحة
العامة .

تداول المواد : انتاج المواد الكيماوية او تصنيعها او
الكيماوية
تحضيرها او معالجتها او تعبئتها او
تغليفها او تجهيزها او تخزينها او نقلها
او حيازتها او توزيعها او عرضها
للبيع او بيعها او هبتها او التبرع بها .
المنشأة : أي مصنع او معمل او شركة او
مؤسسة تقوم باستيراد او تداول المواد
الكيماوية .

المادة ٤١ - تتولى الوزارة الرقابة على استيراد المواد الكيماوية الممنوعة
والمشروط استيرادها وتصديرها وتداولها وذلك لغايات
المحافظة على الصحة العامة .

المادة ٤٢ - للوزير بناء على تنسيب المدير المختص اصدار قوائم بالمواد
الكيماوية الممنوعة والمشروطة وتعديلها ومنع استيراد او
تداول أي مادة كيماوية غير واردة في هذه القوائم ، اذا تبين
له انها تسبب ضررا على الصحة العامة .

المادة ٤٣ - مع مراعاة احكام أي تشريع اخر ، على كل مسؤول عن منشأة
ان يزود الوزارة ، وبشكل دوري وفقا لما يقرره الوزير ،
بالمعلومات المتعلقة بما يلي :-

- أ- المواد الكيماوية الموجودة لديها والمواد المنتجة منها وكمياتها والجهات التي يتم بيعها لها .
- ب- تركيبة المادة الكيماوية والمعادلة الكيماوية للتصنيع مع المحافظة على سريتها .
- ج- أي بيانات ضرورية أخرى لها علاقة بالصحة العامة .

المادة ٤٤ - لموظفي الوزارة المفوضين الحق في التفتيش على أي منشأة للتأكد من أن تداول المواد الكيماوية فيها يتم بشكل لا يؤثر سلبا على الصحة العامة وبما يتفق مع الشروط المقررة من الوزارة لهذه الغاية وللموظف المفوض أخذ عينة من المواد الكيماوية لتحليلها مخبريا على نفقة المنشأة .

المادة ٤٥ أ- يلتزم ، تحت طائلة المسؤولية القانونية ، كل من يتسبب في احداث ضرر على الصحة العامة ناجم عن سوء تداول المواد الكيماوية بازالة الضرر خلال المدة التي يحددها الوزير ، وإذا تخلف عن ذلك يصدر الوزير القرار اللازم لازالة المخالفة على نفقة المتسبب .

ب- يلتزم ، تحت طائلة المسؤولية القانونية ، كل من يستورد مواد كيماوية تتسبب باحداث ضرر على الصحة العامة باعادة تصديرها الى بلد المنشأ خلال المدة التي يحددها له الوزير لهذه الغاية .

الفصل العاشر

المكاهة الصحية

المادة ٤٦ - تعتبر الامور التالية مكاهة صحية :-

- أ- انسياب او طرح او تفريغ محتويات الحفر الامتصاصية او المصمتة او الخزانات التحليلية او صهاريج النضح في غير الاماكن المخصصة لها من الجهات الرسمية المعنية وكذلك تصريف المياه العادمة من محطات التنقية دون اكمال مراحل معالجتها .
- ب- النفايات الطبية ، السائلة او الصلبة او الغازية ، الناجمة عن مؤسسات الرعاية الصحية كالمستشفيات والمراكز الصحية والعيادات الطبية والمختبرات ومراكز الاشعة ومراكز انتاج المطاعيم وبنوك الدم ومصانع ومستودعات الادوية ومراكز البحوث الصحية الا اذا تمت ادارة اي منها بطريقة صحية ، وفق احكام التشريعات النافذة .

- المادة ٤٧- تعتبر مكاره صحية الاماكن والاشياء المبيئة ادناه اذا كانت تلحق الضرر بالصحة والسلامة العامة او ادت او قد تؤدي الى اطلاق الراحة العامة:-
- أ- كل عقار او جزء منه تكون طريقة استعماله على وجه مضر .
- ب- كل حفرة او قناة او مجرى او بالوعة او بئر او مرحاض او موقع طرح نفايات او محطة تجميع او تنقية مياه عادمة او مدخنة او ما شابه ذلك في موقع او حالة على درجة من القذارة او الخطورة .
- ج- كل اسطبل او زريبة او مزرعة طيور او حيوانات او اي مكان آخر معد لايواء الحيوانات .
- د- كل ما له خاصية ضارة من مواد او عمليات او روائح او اصوات او دخان او غبار او فضلات .

- هـ - كل حرفة او عمل تتم ادارته وممارسته بطريقة تلحق
الاذى والضرر بصحة العاملين فيه وبصحة الغير .
- و- طرح النفايات او الفضلات الصلبة او السائلة او غير ذلك
في الشوارع او الارصفة او على جوانبها او في الساحات
العامة او الاراضي المكشوفة .
- ز- عدم نظافة العقار او حرمة .
- ح- العقار الذي تمارس فيه أنشطة او عمليات تصدر عنها
خاصية او خواص طبيعية او مواد صلبة او سائلة او
غازية او خليط منها .

المادة ٤٨ - أ- يحظر ، تحت طائلة المسؤولية القانونية ، احدث او التسبب
باحداث مكرهة صحية وعلى المدير او الطبيب اشعار
المخالف بضرورة ازالة المخالفة خلال مدة لا تتجاوز سبعة
ايام من تاريخ تبليغ الاشعار واذا تخلف عن ذلك فتتم ازلتها
على نفقة المخالف ويتم تحصيل نفقة هذه الازالة بالطريقة
التي تحصل فيها الاموال العامة . اما اذا كان الخطر بالغاً
فللمدير او الطبيب اصدار قرار باغلاق المحل الى حين
صدور قرار المحكمة بهذا الشأن .

ب- للمحكمة ان تقرر اضافة الى العقوبات المنصوص عليها
في هذا القانون اغلاق المحل الذي تصدر عنه أي مكرهة
صحية الى حين ازالة المخالفة .

المادة ٤٩ - يصدر الوزير التعليمات اللازمة لمنع حدوث المكاره الصحية
او ازلتها في حال حدوثها .

الفصل الحادي عشر

مياه الصرف الصحي

المادة ٥٠-٥- يكون للعبارات التالية حيثما وردت في هذا الفصل المعاني

المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

مياه الصرف : المياه المستعملة الناجمة عن الأنشطة
الصحي المنزلية والبلدية والمطابقة للشروط

الواردة في القاعدة الفنية الخاصة بها .

شبكة الصرف : جميع التمديدات والانشاءات والمعدات
الصحي المستعملة في نقل مياه الصرف الصحي

من مصدرها الى موقع معالجتها .

التمديدات الداخلية : جميع التمديدات والانشاءات والمعدات
التي تسيل فيها مياه الصرف الصحي
داخل العقارات .

محطة التنقية : جميع الانشاءات والمعدات المستعملة
في تنقية مياه الصرف الصحي وكذلك
الارض المقامة عليها هذه الانشاءات
والمعدات وضمن الحدود المقررة لها .

المادة ٥١-أ- تتولى الوزارة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة وبمقتضى

تشريعاتها الخاصة ، مراقبة مياه الصرف الصحي وشبكات

الصرف الصحي والتمديدات الداخلية ومحطات التنقية للتأكد

من توافر الشروط الصحية فيها واتخاذ الاجراءات الكافية

لعدم الحاق الضرر بالصحة العامة .

ب- إذا تبين للوزارة ان مياه الصرف الصحي او الشبكات او التمديدات او محطة التنقية تشكل او قد تشكل تهديدا للصحة العامة فعليها ان تتخذ جميع الاجراءات اللازمة لمنع حدوث الضرر الصحي المتوقع .

الفصل الثاني عشر

وقاية الصحة العامة من اضرار التدخين

المادة ٥٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا الفصل المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

منتجات التبغ : المنتجات التي تتكون ، كلياً او جزئياً ، من اوراق التبغ كمادة خام والتي تصنع بغرض الاستخدام سواء بتدخينها او امتصاصها او مضغها او تنشقها .

المكان العام : المستشفيات والمراكز الصحية والمدارس ودور السينما والمسارح والمكتبات العامة والمتاحف والمباني الحكومية وغير الحكومية الحكومية العامة ووسائط نقل الركاب وصالات القادمين والمغادرين في المطارات والملاعب المغلقة وقاعات المحاضرات واي مكان آخر يقرر الوزير اعتباره مكاناً عاماً على ان ينشر قراره في الجريدة الرسمية .

المادة ٥٣ - أ- يحظر تدخين أي من منتجات التبغ في الاماكن العامة، على انه يجوز بقرار من الوزير بناء على تنسيب مدير الصحة المختص تحديد مكان خاص يسمح فيه بالتدخين في المكان

العام شريطة مراعاة صحة الجمهور وسلامته ، والاعلان عن هذا المكان بصورة واضحة في مكان بارز وباللغة العربية .

ب- على الرغم مما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة ، يحظر التدخين في دور الحضانة ورياض الاطفال في القطاعين العام والخاص ، وتتولى الدوائر المعنية بالتعاون مع الوزارة وضع الضوابط الكفيلة بتنفيذ هذا الحظر .

ج- يلتزم المسؤول عن المكان العام بوضع لوحة بخط واضح تحمل عبارة (ممنوع التدخين) والاشارة الدالة على ذلك في اماكن بارزة ، وعليه اتخاذ الترتيبات اللازمة لمراقبة الالتزام بذلك .

المادة ٥٤ - لا يجوز لأي شخص او جهة عامة او خاصة بما في ذلك وسائل الاعلام طبع او عرض او نشر أي اعلان لاغراض الدعاية لأي من منتجات التبغ او توزيع أي نشرة او ادوات او مواد للتعريف به او الاعلان عن منتجاته .

المادة ٥٥ - يحظر على أي شخص ما يلي :-

أ- بيع منتجات التبغ لمن يقل عمره عن ثمانية عشر عاماً .

ب- بيع السجائر بالتجزئة .

ج- صنع او استيراد او توزيع او بيع مقلدات منتجات التبغ بما في ذلك الحلوى والكعك والالعاب والادوات المصنعة

بشكل يشابه اياً من منتجات التبغ .

د- وضع ماكنات لبيع منتجات التبغ .

هـ عرض أي من منتجات التبغ الا وفق نظام يصدر لهذه الغاية .

المادة ٥٦ - على كل من ينتج او يستورد او يسوق ضمن اراضي المملكة اياً من منتجات التبغ ان يضع في مكان ظاهر على العلب او الاغلفة او الاوعية التي يسوق فيها منتجات التبغ ، الشكل او العبارة او كليهما التي تقررها المواصفة القياسية الاردنية او بموجب قرار يصدره الوزير لهذه الغاية .

الفصل الثالث عشر

الحرف والصناعات والبياعة المتجولون

- المادة ٥٧- أ- تسري احكام هذا الفصل على الحرف والصناعات وممارسيها واي اعمال لها مساس بالصحة العامة بما في ذلك :-
- ١- البياعة المتجولون والاشخاص الذين يزاولون أي حرفة صغيرة كالتبقات والمخابز والمطاعم وما شابهها .
 - ٢- الحرف والاعمال الكبيرة وتشمل المعامل والصناعات والاماكن العامة المعدة لارتياك الناس وما شابهها .
- ب- يحظر مزاولة أي من الاعمال المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة الا بموافقة وزير الصحة او من يفوضه بذلك وبعد التأكد من توافر الشروط الصحية المقررة وفقاً للتشريعات المعمول بها .
- ج- للوزير بتسبيب من المدير او الطبيب ان ينفي الموافقة الممنوحة بموجب احكام هذه المادة اذا تبين ان اياً من شروط منحها لم يعد قائماً وله ان يعيد العمل بالموافقة اذا زالت الاسباب التي ادت الى الالغاء .

المادة ٥٨ - يحق للموظف المفوض ان يقوم في أي وقت بالتفتيش على أي محل خاص بالاعمال المذكورة في المادة (٥٧) من هذا القانون او على أي شخص يعمل فيه بما في ذلك أي بناء اذا كانت تمارس فيه أي من هذه الاعمال .

الفصل الرابع عشر

دفن الموتى

المادة ٥٩ - مع مراعاة احكام قانون الاحوال المدنية او أي تشريع اخر ذي علاقة ، لا يجوز دفن الموتى الا في الاماكن المخصصة لذلك بموجب الانظمة النافذة المفعول وذلك بعد توافر الشروط اللازمة للدفن .

المادة ٦٠ - للحاكم الاداري بناء على اسباب صحية او فنية يقدمها الوزير او من يفوضه اتخاذ القرار اللازم بشأن مايلي :-
 أ- منع احداث أي مقبرة في أي مكان من أي منطقة تدخل ضمن اختصاصه .

ب- ايقاف الدفن في الاماكن غير المخصصة لذلك .

المادة ٦١ أ- لا يجوز فتح أي قبر لرفع أي جثة او رفاة منه الا باذن من المدير وبناء على طلب من المدعي العام اذا كان ذلك لمقاصد اجراء أي تحقيق .

ب- للطبيب او لاي موظف مفوض ان يتخذ الاجراء اللازم ، اذا دعت الضرورة ، لحماية الصحة العامة ولمنع سريان الامراض الوبائية قبل دفن الموتى .

ج- يتم نقل الموتى من المملكة الى خارجها وبالعكس بموجب تعليمات يصدرها الوزير لهذه الغاية .

الفصل الخامس عشر

العقوبات

المادة ٦٢- مع مراعاة حجم الضرر الصحي وتكرار المخالفة واي عقوبة اشد وردت في أي تشريع آخر :-

أ- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن اربعة اشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات او بغرامة لا تقل عن خمسة الاف دينار ولا تزيد على عشرة الاف دينار او بكلا هاتين العقوبتين كل من :-

١- المتسبب في احداث ضرر على الصحة العامة ناجم عن سوء تداول المواد الكيماوية .

٢- المسؤول عن مصدر او شبكة مياه او خزان او محطة او مصنع لتعبئة مياه الشرب الذي يبيع او يوزع مياه ملوثة او غير معالجة او غير مطابقة للقاعدة الفنية .

٣- المسؤول عن أي من المرافق المنصوص عليها في المادة (٤٦) من هذا القانون وخالف الشروط المتعلقة بآدارة النفايات الطبية الناتجة منها .

ب- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر ولا تزيد على سنتين او بغرامة لا تقل عن الف دينار ولا تزيد على خمسة الاف دينار او بكلا هاتين العقوبتين كل من :-

١- المسؤول في أي مستشفى او مركز طبي والذي يباشر العمل فيه قبل الحصول على الترخيص او الذي يستخدمه او يستخدم جزءاً منه لغير الغاية المخصصة له .

٢- الممارس لأي مهنة طبية أو صحية خلافاً لاحكام المادة

(٥) من هذا القانون .

٣- الطبيب الذي قام بمعالجة أي مصاب بمرض سار ولم يتم

بتبليغ المدير بالاصابة او الوفاة او المسؤول عن المختبر

الطبي الذي اكتشف هذا المرض ولم يبلغ وفقاً لاحكام

الفقرة (أ) من المادة (٢٠) من هذا القانون .

ج- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر ولا تزيد على سنة

او بغرامة لا تقل عن الف دينار ولا تزيد على ثلاثة الاف

دينار او بكلا هاتين العقوبتين كل من :-

١- الممارس لأي عمل او مهنة او حرفة او صناعة مما هو

مشار اليه في البند (٢) من الفقرة (أ) من المادة (٥٧)

من هذا القانون دون الحصول على الموافقة المطلوبة .

٢- طرح او افراغ محتويات الحفر الامتصاصية او المصممة

او الخزانات التحليلية او صهاريج النضح في غير الاماكن

المخصصة لها من الجهات الرسمية المعنية او صرف

المياه العادمة من محطات التنقية دون اكمال مراحل

معالجتها .

٣- فتح أي قبر او رفع او نقل أي جثة او رفاة خلافاً لاحكام

المادة (٦١) من هذا القانون .

المادة ٦٣ - أ- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن اسبوع ولا تزيد على شهر او

بغرامة لا تقل عن خمسة عشر ديناراً ولا تزيد على خمسة

وعشرين ديناراً كل من قام باي من الأفعال التالية :-

١- تدخين أي من منتجات التبغ في الاماكن العامة

المحظور التدخين فيها .

- ٢- سماح المسؤول عن المكان العام المحظور التدخين فيه لأي شخص بتدخين أي من منتجات التبغ فيه .
- ٣- عدم الاعلان عن منع التدخين في المكان العام وفقاً لاحكام الفقرة (ج) من المادة (٥٣) من هذا القانون .
- ٤- بيع السجائر بالتجزئة .
- ٥- توزيع مقلدات منتجات التبغ او بيعها .
- ب- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر ولا تزيد على ستة اشهر او بغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على الف دينار كل من قام باي من الافعال التالية :-
- ١- تدخين أي من منتجات التبغ في دور الحضاتنة ورياض الاطفال في القطاعين العام والخاص او السماح بذلك .
- ٢- عرض أي من منتجات التبغ خلافاً للشروط التي يحددها الوزير في القرار الذي يصدره لهذه الغاية .
- ٣- طبع او عرض او نشر أي اعلان لاغراض الدعاية لأي من منتجات التبغ او توزيع أي نشره او ادوات او مواد للتعريف به او انه معروض للبيع .
- ٤- وضع ماكنات لبيع منتجات التبغ .
- ٥- صنع او استيراد مقلدات منتجات التبغ .
- ٦- انتاج او استيراد او تسويق أي من منتجات التبغ ضمن اراضي المملكة خلافاً لاحكام المادة (٥٦) من هذا القانون .
- المادة ٤٤-٦ أ- للمحكمة حجز واسطة نقل الركاب في حال تكرار المخالفة .
- ب- تصدر منتجات التبغ او مقلداته او أي اعلان او نشره خاصة به او ماكنات بيع منتجاته في حال مخالفة أي من احكام هذا الفصل .

المادة ٦٥ - أ- يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تزيد على خمس سنوات او بغرامة لا تقل عن (١٠٠٠) دينار ولا تزيد على (٥٠٠٠) دينار او بكلتا هاتين العقوبتين وبغرامة تعادل مثلي قيمة سعر بيع الادوية المزورة للجمهور كل من قام بتداول او استيراد او ادخال أي دواء مزور الى المملكة بما في ذلك المناطق الحرة والاقتصادية والتنمية الخاصة والعبور بالترانزيت .

ب- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر واحد ولا تزيد على ستة اشهر او بغرامة لا تقل عن (١٠٠٠) دينار ولا تزيد على (٣٠٠٠) دينار او بكلتا هاتين العقوبتين كل من قام بالترويج او نشر اعلان لدواء مزور .

المادة ٦٦ - مع مراعاة أي عقوبة اشد ورد النص عليها في أي تشريع آخر يعاقب بالحبس من شهرين الى سنة او بغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على الف دينار او بكلتا هاتين العقوبتين كل من خالف أي من احكام هذا القانون او الانظمة الصادرة بمقتضاه ولم ترد عقوبة عليه في هذا القانون .

المادة ٦٧ - أ- للمحكمة ان تقرر اغلاق المكان الذي وقعت فيه المخالفة واغلاق مصادر وشبكات المياه حفاظاً على الصحة العامة .
ب- للوزير ان يقرر اغلاق المكان الذي وقعت فيه المخالفة واغلاق مصادر وشبكات المياه وحجز الآليات والألات المسببة للضرر للمدة التي يراها مناسبة ولحين ازالة المخالفة .

الفصل السادس عشر

احكام عامة

المادة ٦٨ - على جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية والدوائر والهيئات والمجالس تزويد الوزارة بجميع المعلومات ذات العلاقة بالشؤون الصحية التي يطلبها الوزير .

المادة ٦٩ - أ - للوزير ان يفوض خطيا أي وزارة او مؤسسة او دائرة اخرى للقيام ببعض الاعمال التي تقع ضمن مسؤولياتها وللمدة التي يراها مناسبة .

ب - للوزير ان يفوض الصلاحيات المخولة له بموجب هذا القانون لأي من موظفي الوزارة المختصين كل في مجال عمله على ان يكون التفويض خطيا ومحددا .

المادة ٧٠ - يكون للوزير والامين العام و المدير والطبيب واي موظف يفوضه الوزير ، كل ضمن اختصاصه ، صفة الضابطة العدلية للقيام بمهامها وتنفيذ واجباتها .

المادة ٧١ - يصدر الوزير التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٧٢- يصدر مجلس الوزراء الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا

القانون بما في ذلك ما يلي :-

أ- الرسوم الواجب استيفاؤها بموجب احكام هذا القانون وطريقة تحصيلها .

ب- التأمين الصحي للمواطنين والاحكام والشروط المتعلقة بالاشتراك والرسوم والاجور الخاصة بذلك وبحيث يشمل النظام متطلبات التأمين الصحي للوافدين الى المملكة .

ج- مراقبة الادوية وصناعتها .

د- تشكيل وتنظيم اللجان الطبية واي لجان اخرى تقتضي

الضرورة تشكيلها ومهام كل منها وكيفية ادارة اعمالها .

هـ الحصول على الدم وكيفية قطفه وحفظه ونقله واستعماله بطريقة مأمونة .

و- الفحص الطبي قبل الزواج .

المادة ٧٣- لا يعمل بأي نص ورد في أي تشريع اخر يتعارض مع احكام

هذا القانون .

المادة ٧٤- يلغى قانون الصحة العامة رقم (٢١) لسنة ١٩٧١ على ان

يستمر العمل بالانظمة والتعليمات الصادرة بموجبه الى ان يتم

الغاؤها واستبدال غيرها بها .

المادة ٧٥ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

٢٠٠٨/٦/٣٠

علي بن الحسين

رئيس الوزراء ووزير الدفاع المهندس نادر الذهبي	وزير الداخلية عميد الفايز	وزير التنمية السياسية ووزير دولة للشؤون القانونية الدكتور كمال ناصر	وزير دولة لشؤون الاعلام والاتصال ناصر جودة
وزير دولة للشؤون البرلمانية عبد الرحيم العكور	وزير الزراعة المهندس مزاحم المحيسن	وزير الخارجية الدكتور صلاح الدين البشير	وزير المياه والري المهندس رائد أبو السعود
وزير التخطيط والتعاون الدولي سهير العلي	وزير البيئة المهندس خالد الإيراني	وزير العمل باسم السالم	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية عبد الفتاح صلاح
وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باسم الروسان	وزير المالية الدكتور حمد الكساسبة	وزير الصحة الدكتور صلاح المواجهة	وزير السياحة والآثار مينا الخطيب
وزير التنمية الاجتماعية هالة بسيسو لطوف	وزير الشؤون البلدية المهندس شحادة أبو هديب	وزير تطوير القطاع العام ماهر المدادحة	وزير التربية والتعليم الدكتور تيسير النعيمي
وزير الصناعة والتجارة المهندس عامر الحديدي	وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور عمر شديقات	وزير الثقافة نانسي باكير	وزير النقل المهندس علاء البطاينة
وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس خلدون قطيشات	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس سهل المجالي	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ذوقان سالم القضاء	وزير العدل أيمن عودة